



2019/30

## شرح الأسباب

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المتعلقة بتوفير خط تمويل لتنمية المشاريع الصغرى والمتوسطة

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المتعلقة بتوفير خط تمويل لتنمية المشاريع الصغرى والمتوسطة والمبرمة بين حكومة الجمهورية التونسية والمؤسسة الإسبانية للقروض (**Instituto de Crédito Oficial**) بمدريد بتاريخ 15 جانفي 2019 وبتونس بتاريخ 22 فيفري 2019، وذلك تطبيقاً لأحكام الدستور وخاصة الفصل 65 منه.

### 1- أهداف خط التمويل:

يهدف خط التمويل إلى تمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة من الحصول على تمويلات بشروط مالية ميسرة لاقتناء معدات وخدمات من السوق الإسبانية.

### 2- موضوع القرض :

يخصص القرض لتمويل عمليات توريد معدات وخدمات ذات منشأ إسباني مع إمكانية القيام بعمليات تزود من السوق المحلية في حدود 30% من القيمة الجملية لكل عقد توريد لفائدة المشاريع الصغرى والمتوسطة والمؤسسات التونسية أو المؤسسات المختلطة التونسية الإسبانية.

يتولى كل من البنك المركزي التونسي باعتباره المتصرف المالي باسم الدولة التونسية ولحسابها حسب الفصل 25 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25/04/2016، والمؤسسة الإسبانية للقروض باعتبارها المتصرف المالي باسم الدولة الإسبانية ولحسابها حسب قرار مجلس الوزراء الإسباني بتاريخ 13/04/2018 تنفيذ الاتفاقية والتصريف في خط التمويل.

### 3- مبلغ القرض

تقدر القيمة الجملية للقرض بـ 25 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 85 مليون دينار.

### 4- شروط التمويل

تتمثل الشروط المالية للقرض فيما يلي:

- فترة السداد: 40 سنة منها فترة إمهال بـ 6 سنوات
- نسبة الفائدة: تقدر بـ 0.25% سنوياً
- عمولة التعهد: 0.1% من المبالغ غير المسحوبة من القرض
- عمولة التصريف: 0.1% تدفع مرة واحدة على كل عملية تمويل
- المبلغ الأقصى لكل عملية تمويل: 2 مليون من حقوق السحب الخاصة (حوالي 2،4 مليون أورو)
- مدة السحب : يتم السحب على خط التمويل على امتداد 3 سنوات (36 شهر) انطلاقاً من تاريخ دخول اتفاقية القرض حيز النفاذ مع إمكانية التمديد فيها باتفاق مشترك بين الطرفين المتعاقدين.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.

